

دراسة تحليلية تقييمية لمدى استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الجزائري (2000-2022)
An analytical evaluation study of the stability and balance of the Algerian economy indicators (2022-2000)

د. ساعد محمد¹

¹ جامعة ابن خلدون تيارت (الجزائر)، mohamed.saad14@univ-tiaret.dz

تاريخ النشر: 2023/06/ 30

تاريخ القبول: 2023/06/ 29

تاريخ الاستلام: 2023/02/ 20

ملخص:

يهدف من خلال هذه الورقة البحثية تقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 إلى 2022، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية. ومدى توازنها واستقرارها بعيدا عن تقلبات أسعار النفط. وتوصلنا إلى أن معظم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير مستقرة ومتدهورة على مدار فترة الدراسة نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الربيع البترولي. وتوصلنا إلى أن هذه المؤشرات هي مقياس حقيقي لمدى قوة الاقتصاد الوطني أو ضعفه، وهي آلية للإنذار والتنبيه المبكر بالوضع الاقتصادي، في نفس الوقت ساعدت الدولة على اتخاذ القرارات وتوجيه سياساتها وهذا كان واضحا وجليا من خلال التغيرات التي طرأت على البرامج التنموية، محاولة تطبيق القطيعة مع الارتباط بالاقتصاد الريعي ومحاولة تنويعه نظرا لتأثر توازنات الاقتصاد الكلي سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

كلمات مفتاحية: المؤشرات الاقتصادية، التوازنات الداخلية، التوازنات الخارجية، الاقتصاد الجزائري، سعر برميل النفط.

تصنيفات JEL : L16 ، I01 ، M19 ، C15

Abstract: Through this paper, we aim to assess the success of the economic, political and social reforms undertaken by the Algerian state during the period from 2000 to 2022, by analyzing a set of internal and external macroeconomic indicators. And the extent of its balance and stability away from oil price fluctuations. We concluded that most of the internal and external economic balances are unstable and regressed over the course of the study due to the dependence of the national economy on oil rents. And we concluded that these indicators are a real measure of the strength or weakness of the national economy, and it is a mechanism for warning and early prediction of the economic situation, at the same time it helped the state to take decisions and direct its policies, and this was clear and obvious through the changes that occurred in the programs Development, the attempt to implement the rupture with the link to the rentier economy and the attempt to diversify it due to the impact of macroeconomic balances, whether at the internal or extern

Keywords: economic indicators, internal balances 'external balances' Algerian economy' Oil prices.

JEL Classification Codes: L16 , I01 , M19 , C15

المؤلف المرسل: د. ساعد محمد mohamed.saad14@univ-tiaret.dz

مقدمة:

إن استقرار الاقتصاد الكلي كان ولا زال الى حد الساعة يعد من أهم المؤشرات الدالة على قوة ومقدرة الدول في التغلب على الأزمات الاقتصادية، والجزائر واحدة من تلك الدول التي جعلت صانعي القرار الاقتصادي بها شغلها الشاغل هو تحقيق استقرار وتوازن مؤشرات الاقتصاد الكلي الداخلية والخارجية، وذلك من خلال تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية جسدت من خلال البرامج التنموية المتعاقبة، بغية تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين مناخ بيئة أعمالها، وظهر هذا جليا من خلال صدور قانون الاستثمار الجديد الذي أعطى الدفع القوي للاستثمار المحلي وجلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما ركزنا عليه في بحثنا على غرار بقية المؤشرات والتوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية الأخرى، لأن هذا الأخير يعد في الوقت الراهن من مفاتيح تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

ولأجل تقييم وتحليل مدى استقرار التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية ارتأينا طرح الإشكالية التالية:
إشكالية البحث: هل نجحت الجزائر في المحافظة على استقرارها الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتحديد الفترة الممتدة من 2000-2022

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح الفرضية الرئيسية التالية :

فرضية البحث: معظم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير مستقرة ومتقهقرة على مدار فترة الدراسة نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الربيع البترولي.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في إبراز وتوضيح الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية، وذلك من خلال سياساتها الاقتصادية المتمثلة في البرامج التنموية، تبعا للإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومدى نجاحها في جعل مؤشرات اقتصادها الداخلية والخارجية تستقر بعيدا على تقلبات أسعار النفط.

أهداف البحث: تحليل وتقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية من خلال عرض مجموعة من المؤشرات.

منهج البحث: من أجل الإحاطة بالموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي تجلى في وصف وعرض مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خلال البرامج التنموية، والمنهج التحليلي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من 2000 إلى 2022.

أولا: الإجراءات النظرية للدراسة

1- ضبط الأسس المعرفية للاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية

1-1- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998)

الإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الهيكل (الإصلاحات الخارجية والإصلاحات المدعومة) وشرطية صندوق النقد الدولي (1989-1991)، وتعرف كذلك بالإصلاحات المحتشمة حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت المرحلة الأولى اقتراب الجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي.

2-1- الجيل الأول من الإصلاحات في الجزائر (1989-1998)

الإصلاحات الاقتصادية وتصحيح الهيكل (الإصلاحات الخارجية والإصلاحات المدعومة) وشرطية صندوق النقد الدولي (1989-1991)، وتعرف كذلك بالإصلاحات المحتشمة حيث حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت المرحلة الأولى اقتراب الجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي.

انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة الإصلاحات المستعجلة التي قامت بها خلال الفترة (1986-1989) إلى النتائج التي مرت بنا سابقا وانطلاقا من هذا الوضع المعقد بات أمام الحكومة أربع تحديات (ملفات) من الوزن الثقيل فكان الاختيار أمامها سوى اتفاقية "ستاندباي" التي ترعاها المنظمات الدولية فهل يا ترى تمكنت الحكومة من تحقيق أهدافها عبر هذه الآليات المنظمات الدولية لهذه الملفات الأربعة؟

أ- الملفات الثقيلة

الأول: هو العمل على توفير التراجع الاقتصادي وبعث النمو من جديد.

الثاني: يتمثل في البحث عن حل عاجل للمديونية الخارجية.

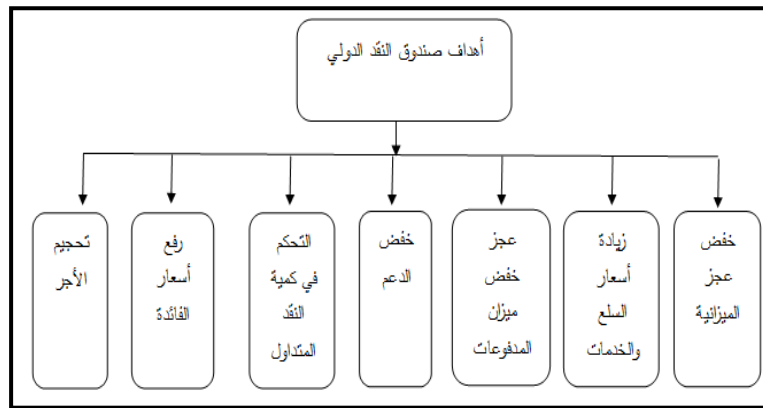
الثالث: فقد تمثل في السعي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

الرابع: من أجل وضع آليات لضبط العمل السياسي وضبط السلم الاجتماعي وفي هذا الأساس سطرت الحكومة برنامجا لمعالجة هذه الملفات.

ب- شرطية الهيئات الدولية

ولتنفيذ هذا البرنامج كان قيد الموارد المالية لتطبيقه مما جعل من هذه الفترة (1989-1991) تتفرد باتفاقيتين سريتين بين الحكومة والهيئات المالية الدولية حول ما يعرف بشرطية صندوق النقد الدولي طلبا للعون المالي ونظرا للأثار الاقتصادية والاجتماعية التي تتركها هذه الهيئات لابد من الإشارة إلى أهم أهداف هذه الهيئات وفق المخططين التاليين: (بوحفص و دربال، صفحة 333).

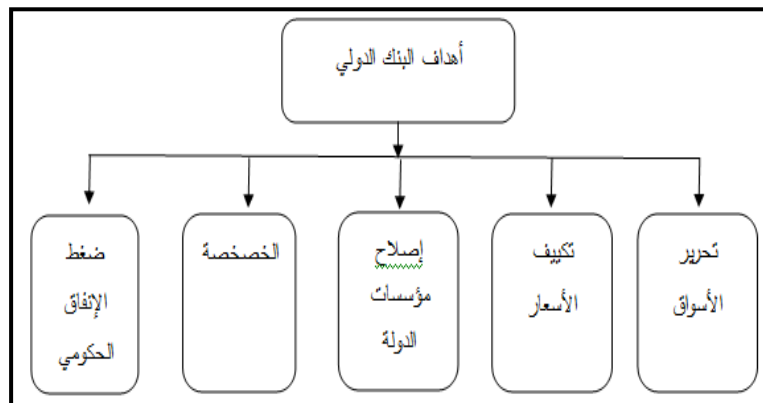
الشكل (1): المخطط الأول يبين أهداف صندوق النقد الدولي



المصدر: (تومي، 2011، صفحة 63)

من أعلاه نستنتج أن صندوق النقد الدولي كان ولا يزال هدفه الأساسي هو تسوية الوضع النقدي ليسهل التبادل التجاري والاندماج شيئا فشيئا مع آليات السوق.

الشكل (2): المخطط الثاني يبين أهداف صندوق النقد الدولي



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات سابقة).

من المخطط أعلاه نستنتج أن البنك الدولي يساعد الدول الأعضاء على تعمير اقتصادياتها المخربة أو تنمية اقتصاديتها المختلفة وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية.

برنامج التصحيح الهيكلي الوطني خلال 1989-1991 (اتفاق الاستعداد الانتمائي الأول)

قررت السلطات تدعيم جهودها في تصحيح الاقتصاد الكلي باعتماد برنامجين مدعمين من قبل صندوق النقد الدولي FMI سنتا 1989 و 1991 وتضمنتا سياسية صارمة لتقليص الطلب وإعادة النظر في معدل سعر الصرف لا يسمى وبالتالي تخفيض قيمة العملة.

حيث أصبح الإقتصاد الجزائري يتجه ويسير وفق شروط المؤسسات المالية واعتمدت الجزائر أربع اتفاقيات نعرضها كما يلي: (تومي، 2011، صفحة 63).

أ- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول (31 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)

جاء هذا البرنامج إثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي واجهها الاقتصاد الجزائري منتصف الثمانينات، وقد لجأت الجزائر إلى المؤسسات المالية الدولية لاقتراض ويرمي هذا البرنامج إلى تطبيق سياسة نقدية وذلك في إطار صدور قانون القرض النقد. الذي يهدف لتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية الاقتصادية لكن هذه الاتفاقية لم تكن كافية من أجل الاستقرار الاقتصادي وكذا ارتفاع إيرادات إجمالي الناتج الداخلي من 27.6% إلى 28.4% سنة 1990 والمديونية انتقلت من 26.85 مليون دولار سنة 1989 إلى 28.37 مليون دولار سنة 1990.

ب- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني (03 مارس إلى 1991 إلى 30 مارس 1992)

قامت الجزائر بإصدار مجموعة قوانين لمواصلة عملية الإصلاح الاقتصادي، ومن أهم الانجازات التي قامت بها:

- تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بالنشاط الاقتصادي.

- إصدار المراسيم تخص النظام المالي وتشجيع الاستثمار الاجنبي.

نظرا لعدم تحسن الوضعية الاقتصادية والمالية من خلال تطبيق الاتفاق السابق وأمام ارتفاع خدمة الدين لجأت الحكومة الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي من جديد لطلب المساعدة منه لفك الضائقة المالية التي كانت تتخبط فيها وتم التوقيع على اتفاق ثاني في 03 جوان 1991 وتحصلت بموجبه على قرض مقداره 400 دولار من FMI تم استهلاكه على أربع دفعات كما أبرمت أيضا في نفس الوقت اتفاق مع البنك الدولي تحصلت على قرض تصحيح بقيمة 350 مليون دولار يخصص لتطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية.

ج- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (من أفريل 1994 إلى مارس 1995)

إن انخفاض سعر البترول أدى إلى انخفاض مداخل الجزائر ومنها لجأت إلى المديونية الخارجية ولقد تضخم حجم الديون الخارجية وزادت معدلات خدمة الدين أكثر من 80% من حصيلة الصادرات وبذلك وافق صندوق النقد الدولي على منح الجزائر مساعدة مالية مقدرة 7315 مليون دولار، وقد استغلت الجزائر هذه المساعدات في محاولة تحقيق توازنات مالية، وحاولت تخفيف حجم البطالة كما عملت على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام ما بين 3% و 6% (تومي، 2011، الصفحات 42-43).

شرعت الجزائر في تطبيق البرنامج الاستقرار الاقتصادي المدعم من طرف المؤسسات الدولتين لمدة سنة وقد اتخذت عدة إجراءات ذات طابع كلي لتصحيح الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الدولي، منها انخفاض في سعر البترول، نص التمويل الخارجي لانعدام الثقة لدى الشريك الأجنبي نتيجة المحنة التي مرت بها الجزائر (الارهاب)، وارتفاع المديونية، ارتفاع التضخم، كل ذلك اثر على ميزان المدفوعات وزيادة الوضع تدهورا أن اللجوء إلى برنامج التثبيت الاقتصادي كان يهدف إلى تحقيق التوازنات الكبرى من خلال اتخاذ عدة إجراءات منها:

- تحديد الأسعار وإزالة القيود على التجارة الخارجية والحد من تدعيم معظم السلع الأساسية

- تخفيض قيمة العملة الوطنية الدينار بنسبة وتعديل الدينار حتى يكون قابل إلى عملات أخرى

تم حل 88 مؤسسة عمومية وتم إعطاء مؤسسات استقلاليتها من أصل 23 مؤسسة وإنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة وعرض فنادق إلى الخصخصة.

- إن تحقيق تلك النتائج من خلال تطبيق إجراءات الاقتصادي لم تتم كما توقعت السلطات الجزائرية آنذاك حيث كانت تطمح إلى أكثر من ذلك فتزايد تراكم الخسائر المالية للمؤسسات العمومية أثقل ميزانية الدولة وبالتالي اثر على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية العامة. (مدني، 2008، الصفحات 110-113)

2-1- الجيل الثاني من الإصلاحات في الجزائر 1999

شهدت الجزائر جملة من الإصلاحات بعد سنة 1999 كانت على النحو التالي:

1-2-1- برنامج الإنعاش الاقتصادي

في سنة 2001 أعدت الحكومة برنامج الإنعاش الاقتصادي لغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار على القطاعات كما هو مبين في الجدول 02 منها 380 مليار دج في إطار مرحلة التنفيذ الأولى المتعلقة بالفترة 2001-2002 ويتضمن هذا البرنامج ما يلي:

- إعادة نشاط الطلب الاستثماري
- دعم النشاطات الإنتاجية وخلق مناصب عمل جديد من خلا إعطاء أهمية أكبر للقطاع الفلاحي
- إعطاء أهمية أكبر لمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية.
- هذه الإجراءات من شأنها أن تحقق ثلاث أهداف أساسية وهي:
- محاربة الفقر وخلق فرص عمل جديدة.
- خلق توازن جهوي تنموي.
- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات. (مهوبي، 2014-2015، صفحة 39)

الجدول (1): برنامج الإنعاش الاقتصادي التصريحات المالية حسب النشاط:

المجموع	تصريحات البرنامج					طبيعة النشاط
(%)	04-01	2004	2003	2002	2001	
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	الإصلاحات
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد
21.7	114.0	3.0	35.7	42.9	32.4	التنمية المحلية
40.1	210.5	20.6	37.6	73.0	93.0	الأشغال الكبرى
17.2	90.2	3.5	17.4	29.9	39.4	الموارد البشرية
100	525.0	20.5	113.2	185.9	205.4	المجموع

المصدر: (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني، 2011)
إن التطبيق الفعال لهذا المخطط كانت له تأثيرات إيجابية على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي فحسب المعطيات المقدمة من طرف مندوب الإنعاش الاقتصادي سيؤدي هذا المخطط إلى:

- إنشاء 457.431 منصب عمل منها نسبة 49% منصب دائم.
- تسهيل مساهمة القطاع الخاص في الفلاحة والمؤسسات الصغرى من خلال تهيئة المناطق النشاط الصناعي
- استغلال الوعاء العقاري للمؤسسات المحلية.
- تطوير قطاعي البناء والفلاحة.
- إسهام المتعامل الخاص في إنجاز المشاريع الاقتصادية عبر كامل التراب الوطني ². (برحومة، 2006، الصفحات 126-127).

1-2-2- (البرنامج التكميلي لدعم النمو) 2009-2005

بعد انتهاء فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي دعمت الدولة الاقتصاد ببرنامج آخر يسمى بالتكميلي مواصلة للإنجازات المحققة من قبل برنامج (2004-2001) وهنا من أجل تنميتها أو خصص الغلاف المالي قدر ب 4203 مليار دج بالإضافة إلى الغلاف المالي البرنامج السابق والميزانيات الإضافية والبرامج الجديدة لمناطق الجنوب والخضار العليا انتقل غلافه المالي 8705 مليار دج الى حوالي 114 مليار دولار. وهذا كما يمثل الجدول التالي¹: تومي(44-45, pp. 2011,

الجدول (2): تطور مختلف معدلات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009-2005.

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
البيان					
الفلاحة	1.9	4.9	5	-5.3	21.4
قطاع البناء والأشغال العمومية	7.1	11.6	9.8	9.8	8.2
معدل الناتج المحلي الإجمالي	5.1	2.0	3.0	2.4	2.4
متوسط نصيب الفرد	3122	345.6	3934	4962	3925.9
المؤشرات الاجتماعية	%15.3	%12.3	/	%11.3	%10.2

Source : (2010، صفحة 161)

1-2-3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.

لقد خصصت الجزائر في إطار برنامج التنمية الخماسي مبلغ 21.214 مليار دج ما يعادل 286 مليار دولار بغية تعزيز الجهود التي انطلقت فيما سبق بهدف تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تمس جميع القطاعات. (شليحي وزروق، 2019، الصفحات 98-99)

1-2-4 - برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة وقد شرع في تنفيذه مطلع سنة 2015، ومن خلال فتح حساب رقم 143 - 302 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توظيف النمو (2015-2019). وقد خصصت له ميزانية إجمالية قدرها 262 مليار دولار وفق معدل سنوي قدره 52.4 مليار دولار بينما بلغت ميزانية 2015 و2016 على التوالي 9.6 407 مليار دج ثم 4.2 189 مليار دج.

وتشمل الأهداف الرئيسية من هذا البرنامج ما يلي:

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية المحققة من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، بشبكات الماء والكهرباء والغاز الخ... وترشيد التحويلات ودعم الطبقات المحرومة العاملة.
- تحقيق معدل نمو قوي في الناتج المحلي الخام الإجمالي وفقا لمعدل سنوي قدره 7٪ بحلول سنة 2019
- إعطاء أهمية أكبر للتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات المحروقات. (بوبكر و مكاوي، 2021، الصفحات 2010-2011).
- الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية بسبب مساهمتهما في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع النسيج الاقتصادي.

ثانيا: الإجراءات التطبيقية للدراسة

هناك عديد المؤشرات التي يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد أي دولة كانت، هاته المؤشرات غالبا ما يتم استعمالها للتعبير والدلالة على كل من استقرار اقتصاد ما ومستوى تطوره، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد، ويستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرار الاستثماري، فالأداء الضعيف لهاته المؤشرات غالبا ما يحول دون

تنمية الاستثمار هذا الأخير الذي يعتبر جوهر عملية تمويل التنمية الاقتصادية. لذا سوف نقوم بتحليل كل مؤشر على حدى لنصل إلى حقيقة مدى استقرار هاته المؤشرات التي تعتبر في حد ذاتها نتيجة لحجم تعبئة المدخرات التي اتبعتها الحكومة الجزائرية في هذا الشأن. وسنعرضها على النحو التالي:

1- تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الا أننا سنقتصر على أهمها على النحو التالي:

1-1- الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر

من خلال معطيات الجدول رقم 01 يمكن تقسيم مراحل تطور إجمالي الناتج المحلي إلى مراحل تبعا للفترة الزمنية للبرامج التنموية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية على النحو التالي:

المرحلة الأولى: 2004-2000 نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي انتقل من 4.12 نقطة مرورا ب 4.23، 4.52، 5.25، وصولا إلى 6.15 نقطة في سنة 2004 وهذا مؤشر ايجابي سينعكس حتما على زيادة معدلات ومستويات الدخل الوطني. هذا الأخير الذي يساهم في رفع متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومن ثمة زيادة القدرة الشرائية للفرد والتي تسمح له بتعبئة المدخرات المحلية المتمثلة في الادخار العائلي الذي هو مصدر ومؤشر مهم من مصادر تمويل التنمية من خلال زيادة الاستثمارات المنتجة ومن ثمة الرفع من مستويات ومعدلات التنمية الاقتصادية. وجدير بالذكر أن الإيرادات النفطية ساهمت بنسب أكبر في معدلات الناتج المحلي الإجمالي، كما هو موضح في الملحق رقم (01).

المرحلة الأولى: 2009-2005 نلاحظ انتقال إجمالي الناتج المحلي وتحسن ملحوظ مقارنة بالمرحلة الأولى حيث انتقل من 7.56 نقطة، 8.50، 9.35، مسجلا 11.04 نقطة في سنة 2008 وهو معدل مقبول جدا، ثم تراجع طفيف إلى 9.97 نقطة لسنة 2009 وهو معدل مقبول مقارنة بالمرحلة الأولى الذي سينعكس حتما على الرفع من تعبئة المدخرات المحلية.

المرحلة الأولى: 2010-2014 نلاحظ من الجدول أعلاه معدلات مرتفعة وغير مسبقة سجلها الناتج المحلي الإجمالي بانتقاله من 11.19 نقطة، 14.59، 16.65، 17.23، 16.21 نقطة في 2014 وهو معدل من شأنه الرفع من مدخرات القطاع العائلي التي تسهم بزيادة الاستثمارات ومن ثم الرفع من مستويات التنمية الاقتصادية.

المرحلة الأولى: 2015-2019 نلاحظ من الجدول أعلاه أن الناتج انتقل من 16.71 نقطة لسنة 2015 إلى 20.50 نقطة في آخر سنة 2019 وهو رقم لأبأس به. لكن يجب التنويه أن هذه المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة من بينها الاستثمارات العمومية التي تعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية.

ومع هذا يبقى جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير بتغير أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشاً لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات. وهذا ما يؤثر سلبا على تمويل التنمية الاقتصادية. كما هو موضح في الملحق رقم (01).

الجدول (03): إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
20.02	18.38	20.50	20.39	18.88	17.51	16.71	17.23	16.65	16.21	14.59	11.19	9.97	11.04	9.35	8.50	7.56	6.15	5.25	4.52	4.23	4.12

(المصدر: مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

2-1- النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي

من الجدول رقم 02 نلاحظ أن هناك تذبذب للنمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفترة التي مر بها الاقتصاد الجزائري حسب السياسات والبرامج التنموية التي طبقها الحكومة، فلو حللنا الفترة 2000-2004 سجل نصيب الفرد 2.4% سنة 2000 لينخفض إلى 1.6% لسنة 2001 وهذا نظرا لانخفاض الإيرادات النفطية أو ما يسمى بالإيرادات الجباية البترولية من 20.60% إلى 17.60% كما هو موضح في الجدول رقم (03)، وهذا ما يؤثر على الادخار العائلي الذي يعتبر مصدر مهم من مصادر تمويل التنمية، ليتعافى وينتقل من 4.20% إلى 5.80% لسنوات 2002، 2003 على التوالي، ليعاود الانخفاض مسجلا 2.80% في سنة 2004، وهذا بالرغم من تزايد الإيرادات البترولية والسبب يعود إلى ارتفاع حجم النفقات العامة التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية من جهة، وتقلص حجم الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى. أما الفترة 2005-2009

سجل نسب جد ضعيفة بالرغم من تزايد إيرادات الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول رقم (03) وهذا كما ذكرنا سالفًا حسب السياسة المعتمدة من قبل الدولة التي وجهت المداخل إلى متطلبات أخرى، مما يؤثر على حجم المدخرات الوطنية، أما الفترة 2010-2014 سجل معدلات ضعيفة بالرغم من النمو المتزايد والمستمر للناتج المحلي الإجمالي انطلاقًا من سنة 2010 حتى بلغ سنة 2014 حوالي 17228.6 مليار دج، أما الفترة 2015-2020 سجل فيها نسب سلبية وهذا لتهاوي أسعار النفط في الأسواق الدولية بداية من نهاية سنة 2014، كما هو موضح في الملحق رقم (01)، وظهور جائحة كورونا التي أثرت على الناتج الوطني الذي بدوره أثر بشكل مباشر على نصيب الفرد.

الجدول (04): النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
	1.80	-6.70	-0.80	-0.70	-0.70	1.20	1.60	1.80	0.80	1.40	1.70	-0.20	0.70	1.7	0.20	4.50	2.80	5.80	4.20	1.6	2.4

(المصدر: مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

3-1- تطور معدلات التضخم السنوية في الجزائر

يعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار في دولة ما، فهو عبارة عن حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض بسبب زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى عن حاجة المعاملات وقلة أو ضالة الإنتاج. وعدم كفايتها في الوفاء بحاجة الأفراد المتزايدة.

من خلال الجدول رقم 03 سنحلل ونقيم وضعية معدلات التضخم في الجزائر التي لها تأثير غير مباشر على تمويل التنمية الاقتصادية من خلال الارتفاع المستمر للأسعار، هذا الأخير يؤثر على القدرة الشرائية للمواطن التي بدورها تؤثر على الادخار العائلي المصدر الحيوي والمهم لتمويل التنمية، فكما هو معلوم يوزع الجزء الأكبر من الدخل على الاستهلاك والجزء المتبقي يدخر، ففي هذه الحالة الأسعار تمتص الجزء الأكبر منه.

إذ عرف التضخم تذبذبا وعدم استقرار كبيرين خلال الفترة 2000-2005، حيث أدى نمو الكتلة النقدية بنسبة 22.30 % وهذا حسب تقرير بنك الجزائر، إلى ارتفاع معدل التضخم في الجزائر إلى 4.2% في سنة 2001 مقارنة بسنة 2000 إذ سجل 0.3% وهو أدنى مستوى له في تاريخ الجزائر المستقلة. ليعاود الانخفاض مسجلا 1.4% في عام 2002 وهذا بسبب تراجع معدل نمو الكتلة النقدية إلى 17.30% من جهة وتباطؤ ملحوظ في أسعار المواد الغذائية. وبعدها وفي 2003، 2004 سجل معدلات مرتفعة قدرت ب 4.3%، 4.0% على التوالي، لينخفض مجددا 2005 إلى 1.4% ثم ليقفز إلى 5.9%، 8.9% في سنة 2009 و 2012 على الترتيب، وهذا بسبب الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية التي ولدت الجزء الأكبر من الزيادة في الرقم القياسي للأسعار وهذا حسب تقرير بنك الجزائر الصادر في جويلية 2010 وهذا ما يؤثر حتما على مصادر تمويل التنمية على غرار الناتج الوطني ونصيب الفرد من الناتج والادخار العائلي، واثرتراجع أسعار النفط في 2014 تزايدت معدلات التضخم وبصورة أوسع بين عامي 2015 و 2016 ب 4.8%، 6.4% على التوالي وهذا راجع لعدم ضبط الأسواق وأسباب كلاسيكية على غرار تطور الكتلة النقدية، تدهور أسعار الصرف....، ونفس الصورة خلال سنوات 2017، 2018، 2019 تأرجحت نسب التضخم مسجلة تفاوت ب 5.6%، 4.62%، 5.59% على التوالي. وهذا مرده الإصدار النقدي أو ما يسمى التمويل الغير تقليدي بداية من سنة 2017، الذي لم يقابله أي استثمار حقيقي السبب الذي ضاعف من معدلات التضخم.

الجدول (05): تطور معدلات التضخم السنوية % في الجزائر (2000-2019):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
		5.6	4.62	5.59	6.4	4.78	2.92	3.29	8.89	4.52	3.91	5.7	4.9	3.7	2.3	1.4	4.0	4.3	1.4	4.2	0.3

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على: بنك الجزائر، التقرير السنوي عن التطور الإقتصادي والنقدي (2016)، الجزائر.

البنك الدولي، قاعدة البيانات الالكترونية (2020).

4-1- رصيد الميزانية العامة للجزائر: في هذا الاطار سوف نحاول الوقوف على أهم نتائج المرحلة الاولى (2016- 2019)، ولا سيما في مجالات المالية العامة كما يلي:

حاولت الحكومة الجزائرية الرفع من حجم إيرادات الجباية العادية وترشيد النفقات حتى يتسنى لها تحقيق معدلات ايجابية في الموازنة تدرجها الى حين القضاء عليها في 2019. ويتضح من الجدول رقم(04) تحقيق ارتفاع محسوس في إيرادات الجباية العادية (خارج المحروقات) بين 2015- 2019 وذلك بما يفوق مبلغ 1000 مليار دج، وهو انعكاس للميكانيزمات التي لجأت إليها الدولة لتحسين نظامها الجبائي، ولاسيما من خلال عصنة الإدارة الجبائية ومحاربة التهريب والغش الضريبيين، ومن جهة أخرى الرفع من مستوى بعض الرسوم والضرائب وفرض ضرائب جديدة، وقد ساعدت هذه النتيجة في تغطية تراجع إيرادات الجباية البترولية لذات الفترة والمقدرة بنفس المبلغ 1000مليار دج مقارنة لما قبل الأزمة.

وبالرغم من هذه النتائج، استمرت الميزانية العمومية في تسجيل عجوزات منتظمة ابتداء من سنة 2014، 2015، 2016 بحوالي 2000 مليار دج لكل سنة لأسباب منها الانخفاض المحسوس في أسعار المحروقات وتزايد النفقات العمومية. ومع مطلع سنة 2017 التي شهدت انخفاض كبير في العجز وهذا نظرا لتزايد الإيرادات العمومية خارج قطاع المحروقات، وتناقص النفقات العمومية. ليعود رصيد الميزانية لتسجيل العجز بين سنتي (2018- 2019) لنفس الأسباب سابقة الذكر الانخفاض الكبير خاصة في إجمالي الإيرادات العادية والإيرادات البترولية، كما هو موضح في الملحق رقم 01.

الجدول (06): تطور حجم إيرادات ونفقات الميزانية العامة للدولة (2014 - 2019) الوحدة:مليار دج

المؤشر- السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الإيرادات البترولية	3388.4	2373.5	1781.1	2372.5	2776	2714
الإيرادات خارج المحروقات	239.9	2729.6	3261.1	3435.4	3393.8	3793
نفقات الميزانية	6995.7	7657.3	7383.6	5535	8627	8557
ايرادات الميزانية	4385.7	5103.1	5042.2	6496	6964	6507
رصيد الميزانية	1257,3-	2553.2-	2314.4-	795-	2231-	2050-

المصدر: (طلال، يخلف، وعيساني، 2019، الصفحات 29-30)

5-1- تطور معدلات البطالة

من خلال الجدول رقم 05 نلاحظ تراجع نسبة البطالة في الجزائر تنازليا بشكل ايجابي من 29.80 % لسنة 2000 إلى 27.30 % ، 25.90 % ، 23.70 % ، 17.60 % . لسنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على الترتيب وهذا راجع إلى سياسات التشغيل المعتمدة من قبل الدولة، ساهمت فيها الطفرة البترولية بشكل واضح كما هو موضح في الملحق رقم 01، مما يساهم في الرفع من القدرة الشرائية للمواطن، ومن ثم زيادة الدخل التي تسمح بزيادة الادخار العائلي الذي يساهم في تمويل التنمية والرفع من معدلات التنمية الاقتصادية . أما الفترة الممتدة من 2005 الى 2009 تناقصت بشكل جد ايجابي، لتسجل نسب البطالة معدلات ايجابية ومستقرة مقارنة بالفترات السابقة للفترة الممتدة من 2010 الى 2018 بمعدل 10 % على مدار السنوات السابقة الذكر، وهذا مرده أن الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة أضحت ورشة مفتوحة لتجسيد ما جاء في البرامج التنموية الأمر الذي سمح بامتصاص أعداد لابأس بها من فئات مختلفة ولاسيما فئة الشباب، لتعاود الارتفاع بمعدل 12% لسنوات 2019، 2020 ويعود السبب الرئيسي الى جائحة كورونا وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية ، وكذا وجود فجوة بين الادخار والاستثمار والإنتاج، وهذا ما أثر على تمويل التنمية من جهة وتناقص معدلات التنمية الاقتصادية من جهة أخرى.

الجدول (07): تطور معدلات البطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
	12.70	12.60	10.50	10.40	10.30	10.20	10.20	9.80	11.00	10.00	10.00	10.20	11.30	13.80	12.30	15.30	17.60	23.70	25.90	27.30	29.80

المصدر: (بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، التقارير السنوية ، و النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك

(الجزائر، 2019)

ثانيا: تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري

ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي لاقتصاد أي دولة ما بعلاقة اقتصادها الوطني بالعالم الخارجي، وتتمثل أساسا في كل من رصيد ميزان المدفوعات، هذا الأخير الذي يشير إلى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدول المعنية. وسنقتصر على أهم المؤشرات التي يحتويها ميزان المدفوعات على النحو التالي:

1- صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

من الجدول رقم 06 نلاحظ ارتفاع صادرات الجزائر من السلع والخدمات للفترة 2005، 2009 إذ انتقلت من 48.84 مليار دولار، 57.30، 63.33، 81.54 مليار دولار، وهذا نظرا لارتفاع الناتج الداخلي الخام. لتتخف في سنة 2009 مسجلة 48.11 مليار دولار، ثم لتعاود الارتفاع ابتداء من عام 2010 إلى 2014 بمعدل 60 و 70 مليار دولار، ومع نهاية سنة 2014 وبداية 2015 إلى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح نظرا لتهاوي أسعار النفط من جهة وأزمة كورونا التي كان تأثيرها جليا على الاقتصاديات العالمية من جهة أخرى.

الجدول (08): صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
41.78	24.90	38.55	44.39	37.68	32.75	37.91	63.59	68.59	75.19	76.39	60.59	48.11	81.54	63.33	57.30	48.84					

المصدر: (مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

2- واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

من الجدول رقم 07 نلاحظ أن الواردات من السلع والخدمات تراوحت ما بين 20 و 40 مليار دولار ابتداء من 2005 إلى 2009، ولتتضاعف ابتداء من سنة 2010 إلى 2019 من 70، 60 مليار دولار وهذا لنقص الإنتاج المحلي وللسياسة المتبعة من قبل الدولة وهي عدم حماية الإنتاج المحلي على شاكلة تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية، ومن هنا تفاقم حجم الاستيراد إذ كان تأثيره جليا على حجم المدخرات الوطنية من خلال استنزافها.

الجدول رقم (07): واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
44.32	42.35	54.26	60.09	60.08	60.20	63.29	71.26	65.67	62.38	59.39	50.64	49.02	49.07	33.20	25.36	24.66					

المصدر: (مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

وما يمكن أن نستنتجه حسب الجدول 06 و 07 أن التجارة الخارجية يمكن تصنيفها ضمن مصادر التمويل الداخلية للتنمية، لأن سبب تحقق حصيلة التجارة الخارجية هو مجمل النشاطات الاقتصادية الداخلية - مصدر تكون المدخرات والفوائض- ففائض التجارة الخارجية ما هو إلا زيادة الصادرات عن الواردات بمعنى زيادة الإنتاج المحلي. وهنا تبدو الحصيلة ضئيلة مما يؤثر على زيادة الاستثمارات ومعدلات التنمية الاقتصادية، وهذا حسب الجدول 06 و 07 الذي يظهر معدل الواردات أكبر من معدل الصادرات.

3- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

من الجدول رقم 08 نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة عرفت وتيرة منتظمة من إجمالي الناتج المحلي بنسب ضئيلة وضئيلة جدا مقدرة ما بين 0.5 %، 1% بداية من سنة 2000 إلى 2011، أما الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021 عرفت نسب متدنية جدا مقارنة بالفترة السابقة مساهمة فقط ب 0.70، 0.80 % من إجمالي الناتج الوطني ويعود هذا لقانون الاستثمار في حد ذاته الذي عدل مؤخرا لتذليل العراقيل أمام المستثمرين، وعدم توفر الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة. ضف إلى ذلك عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من

دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ، وفرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي، وهذا ما يعرقل تعبئة المدخرات وينقص من حجمها.

الجدول (09): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0.50	0.80	0.80	0.80	0.70	1.00	-0.30	0.70	0.80	0.70	1.30	1.40	2.00	1.50	1.20	1.60	1.10	1.00	0.90	1.90	2.00	0.50

(المصدر: مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

4- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)

من الجدول رقم 09 نلاحظ أن مساهمة صافي التدفقات الخارجة للاستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي ضئيلة جدا إن لم نقل أنها منعدمة مقدرة ب 0%، 0.1% بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، وهذا نظرا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن. وهذا ما يؤثر على مصادر تمويل التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي.

الجدول (10): الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي):

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
0.00	0.00	0.00	0.50	0.00	0.00	0.10	0.00	-0.10	0.00	0.30	0.10	0.20	0.20	0.10	0.10	0.10	0.30	0.00	0.20	0.00	0.00

(المصدر: مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)

خاتمة:

جاءت هذه الدراسة لتقييم مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر خلال 2000-2022، إذ أن هناك عديد المؤشرات التي يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد أي دولة كانت، هاته المؤشرات غالبا ما يتم استعمالها للتعبير والدلالة على كل من استقرار اقتصاد ما ومستوى تطوره، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد، ويستخدمها المستثمرون في اتخاذ القرار الاستثماري، فالأداء الضعيف لهاته المؤشرات غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار هذا الأخير الذي يعتبر جوهر عملية تمويل التنمية الاقتصادية، وتوصلنا الى أن الجزائر لم تستطع المحافظة على استقرار اقتصادها الوطني خلال الفترة 2000 – 2022، بدليل أن معظم التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية غير مستقرة ومتدهورة على مدار فترة الدراسة نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على الربيع البترولي. حيث توصلنا إلى نتائج كانت على النحو التالي.

نتائج الدراسة:

فيما يخص تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري، فقد عرف:

- الناتج الوطني الإجمالي تطورا ملحوظا على مدار فترات الدراسة، لكن يجب التنويه أن هذه المعدلات المحققة ساهم فيها صندوق ضبط الموارد وهذا بعد انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكان الهدف منه ضمان تمويل النفقات العامة من بينها الاستثمارات العمومية التي تعد جوهر عملية التنمية الاقتصادية.
- الناتج المحلي الإجمالي يبقى مرهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير بتغير أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشاً لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات. وهذا ما يؤثر سلبا على تمويل التنمية

- لاحظنا أن هناك تذبذب للنمو في نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي للفترات التي مر بها الاقتصاد الجزائري حسب السياسات والبرامج التنموية التي طبقتها الحكومة، فلو حللنا الفترة 2000-2022 وهذا بالرغم من تزايد الإيرادات البترولية والسبب يعود إلى ارتفاع حجم النفقات العامة التي تتطلبها برامج التنمية الاقتصادية من جهة ، وتقلص حجم الإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات من جهة أخرى.

- معدلات التضخم السنوية في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار كبيرين خلال الفترة 2000-2005، تزايدت معدلات التضخم وبصورة أوسع بين عامي 2015 و 2016 ب 4.8 %، 6.4 % على التوالي وهذا راجع لعدم ضبط الأسواق وأسباب كلاسيكية على غرار تطور الكتلة النقدية، تدهور أسعار الصرف....، ونفس الصورة خلال سنوات 2017، 2018، 2019.

- تراجع نسبة البطالة في الجزائر تنازليا بشكل ايجابي من 29.80 % لسنة 2000 إلى 27.30 % ، 25.90 %، 23.70 %، 17.60 % . لسنوات 2001، 2002، 2003، 2004 على الترتيب وهذا راجع إلى سياسات التشغيل المعتمدة من قبل الدولة، ساهمت فيها الطفرة البترولية بشكل واضح ، أما الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009 تناقصت بشكل جد ايجابي، لتسجل نسب البطالة معدلات ايجابية ومستقرة مقارنة بالفترات السابقة للفترة الممتدة من 2010 إلى 2018 بمعدل 10 % على مدار السنوات السابقة الذكر، وهذا مرده أن الجزائر من خلال البرامج التنموية المنتهجة أضحت ورشة مفتوحة لتجسيد ما جاء في البرامج التنموية الأمر الذي سمح بامتصاص أعداد لا بأس بها من فئات مختلفة ولاسيما فئة الشباب، لتعاود الارتفاع بمعدل 12 % لسنوات 2019، 2020 ويعود السبب الرئيسي الى جائحة كورونا وتوقف معظم المشاريع الإنتاجية.

أما فيما يخص تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري فهي أشد ارتباطا بأسعار النفط، فقد عرفت:

- صادرات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، إذ ومع نهاية سنة 2014 وبداية 2015 إلى غاية 2020 تناقصت بشكل واضح نظرا لهماوي أسعار النفط من جهة وأزمة كورونا التي كان تأثيرها جليا على الاقتصاديات العالمية من جهة أخرى.

- واردات السلع والخدمات (ميزان المدفوعات، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)، تضاعفت ابتداء من سنة 2010 إلى 2019 من 70.60 مليار دولار وهذا لنقص الإنتاج المحلي ، وكذا السياسة المتبعة من قبل الدولة وهي عدم حماية الإنتاج المحلي على شاكلة تراخيص الاستيراد والرسوم الجمركية ، ومن هنا تفاقم حجم الاستيراد إذ كان تأثيره جليا على حجم المدخرات الوطنية من خلال استنزافها.

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي)، كان بنسب ضئيلة وضئيلة جدا مقدرة ما بين 0.5 %، 1 % بداية من سنة 2000 إلى 2011، أما الفترة الممتدة من 2012 إلى غاية 2021 عرفت نسب متدنية جدا مقارنة بالفترة السابقة مساهمة فقط ب 0.70 %، 0.80 % من إجمالي الناتج الوطني.

- الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (% من إجمالي الناتج المحلي) ، ضئيل جدا إن لم نقل أنه منعدم مقدرة ب 0 %، 0.1 % بداية من سنة 2000 إلى غاية سنة 2021، وهذا نظرا لعزوف المستثمر المحلي للاستثمار خارج الوطن. وهذا ما يؤثر على مصادر تمويل التنمية بصفته مصدر من مصادر التمويل الخارجي.

التوصيات:

- على صانعي القرار الاقتصادي في الجزائر البحث عن بدائل اقتصادية جديدة من خلال التنوع الاقتصادي بعيدا عن تقلبات الربيع البترولي ، التي أثرت على السياسات والبرامج التنموية التي سطرتها الحكومة وهذا ما أثبتته مؤشرات التوازن الداخلية والخارجية.

تحسين بيئة مناخ الأعمال حتى يتسنى لها جذب أكبر عدد من مصادر التمويل على غرار الاستثمار الأجنبي.

قائمة المراجع:

1. www.bank-of-algerie.dz. (2010). Récupéré sur Banque d'Algérie, les annexes des Rapports des années 2010.
2. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقارير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول والثاني. (2011).
3. برحومة، ع. ا. (2006). الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر منذ 1988 وآثارها على الفضاء الاقتصادي والاجتماعي. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير. (6)
4. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، التقارير السنوية ، و النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر. (2019، جوان. 16).
5. بوبكر، م. &، مكاوي، ه. (2021). تحليل العلاقة الديناميكية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019. مجلة دفاتر بوداكس. (01) 10 ,
6. بوحفص، ح. &، دربال، ع. ا. (s.d.). أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة -.كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران.
7. تومي، ع. ا. (2011). الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. الجزائر: دار الخلدونية للنشر.
8. شليحي، ا. &، زروق، م. (2019). توجهات السياسة المالية في الجزائر على ضوء المخططات التنموية خلال 2010-2014. مجلة نور للدراسات الاقتصادية. 02 ,
9. طلال، ع.، يخلف، ا. &، عيساني، ا. (2019). نوفمبر. (14) النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي. ملتقى وطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري .
10. مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة. (s.d.). Récupéré sur www.albankaldawai.org.
11. مدني، ب. ش. (2008). سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية. الجزائر: دار هومة للنشر.
12. من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات سابقة. (s.d.).
13. ميموي، ل. (2015-2014). أثر الإصلاحات الاقتصادية على السياسة التشغيلية في الجزائر. مذكرة لنيل شهادة الماستر .
شعبة العلوم السياسية.

الملاحق:

الجدول (01) إيرادات الموارد النفطية (%) من إجمالي الناتج المحلي

2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
	10.20	14.30	15.60	12.10	10.00	12.80	20.50	23.80	26.10	27.30	23.40	20.60	30.50	28.70	30.70	29.10	22.20	20.20	18.40	17.60	20.60

(المصدر: مجمع البنك الدولي البيانات المفتوحة)